



كيف نتعامل مع «ممر التنمية» كمشروع قومي؟



د. فاروق الباز

لموس ويلزم حفر بعض الآبار لاثبات أو نفي ذلك. ربما تدعم المؤسسة المذكورة ما يلزم من عمل بناء على مقترحات ذوي الاختصاص وتبعاً لمواصفات تضعها الحكومة. يؤهل مثل هذا العمل تشجيع المستثمرين في المستقبل لتقديم مقترحات لمشروعات زراعية.

ولنفرض مثلاً أن إحدى الجامعات أو المراكز البحثية تزمع دراسة أحد أفاق المشروع لكي يضاف الجديد من الأفكار. أنكر في هذا الصدد مبادرة كلية الهندسة في جامعة المنصورة اقتراح برنامج لبحث الطلبة والطالبات في أحد مكونات الممر كمشروع البكالوريوس. ربما تقوم المؤسسة بتشجيع مثل هذا العمل في جميع الجامعات والمراكز البحثية. يمكن أيضاً أن تقوم المؤسسة بالأعلان عن جوائز سنوية لأحسن الأفكار في أفاق المشروع المختلفة.

كذلك يلزم هذا المشروع الكثير من الجهد المستنير لتسويق الفكرة وأفاقها العديدة في مجالات التنمية المختلفة. يجب ألا تتحمل ميزانية الدولة مثل هذا العمل ويمكن أن تقوم المؤسسة باختيار ودعم أحسن الشركات المتخصصة في هذا المجال المهم. وهنا يجب أن يؤخذ في الاعتبار أن الخطة تشمل التسويق على ثلاث مراحل محلياً وعربياً وعالمياً.

يقودنا ذلك إلى الفكر في احتمالات الاستثمار بالمشروع التنموية المختلفة. ربما يبدأ ذلك بتحديد المتطلبات ذات الأولوية في المحافظات المختلفة على طول الممر لكي يمكن تحديد ما تستطيع الحكومة أن تتبناه وما يمكن للقطاع الخاص المصري أن يقوم به. معنى ذلك أن المستثمر المصري يجب أن تكون له الأولوية في المبادرة التنموية في العمران والزراعة والصناعة والتجارة والسياحة وما إليها، خاصة على جانبي المحاور العرضية حيث تكثُر العمالة بالقرب من المدن الكبرى، وترتفع أهمية ازدياد فرص العمل للجبل الصعيد.

بعد أن تتحدد معالم المشاركة الفعالة للقطاع الخاص المحلي تبعاً لمبادراته وآماله وإمكاناته، يلزم فتح باب المقترحات للاستثمار العربي. إضافة إلى الاستثمار المصري أولاً والعربي ثانياً يمكن دعوة الاستثمار العالمي للمشاركة.

جمع ماتيسر من الخطط المستقبلية للاستثمار المصري والعربي والعالمي في مشاريع محددة على طول مسار «ممر التنمية» يسهل الاتفاق مع المؤسسات العالمية التي تدعم البنية التحتية للمشروعات التنموية مثل البنك الدولي والبنوك العالمية المختلفة خاصة في إنشاء المحور الطولي. هكذا في نظري يمكن أن يتم تطوير مراحل العمل في المشروع وضمان الوصول إلى أغراضه في دعم الاقتصاد الوطني في مصر.. هكذا أيضاً يتم العمل في إطار المشاركة البناءة المتكاملة بين الحكومة والقطاع الخاص والمؤسسات الدولية.

لاشك في أنني لن أرى هذا المشروع مكتملاً ولكنه لم يقترح لجبلي ولكن لصالح الأجيال الصاعدة. مع ذلك يسعدني أن أتخيل خريطة مصر بعد اكتمال البنية التحتية للمشروع وبهذه العمل التنموي في المجالات المختلفة مشتملاً ذلك على ما يلي، على سبيل المثال وليس الحصر:

- إقامة عشرات المدن، خاصة على المحاور العرضية، التي تصلح كل منها لمعيشة ما يقرب من مليون نسمة في بيئة نظيفة تؤهل الحياة الكريمة النافعة.
 - إضافة ما يزيد على مليون فدان من الأرض الزراعية لسد حاجتنا من الغذاء خاصة القمح.
 - نقل المصانع الكبيرة إلى مواقع تناسبها بعيداً عن المدن تزخر بكل ما يلزمها من قرى سكنية للعاملين بها شاملاً ذلك على المدارس والاندية الرياضية والمستشفيات وما إليها.
 - فتح المبادرات الشخصية للتجارة والخدمات لآلاف الأفراد والشركات لبيع أو تصدير الإنتاج الصناعي والتجاري محلياً وعربياً وعالمياً.
 - أرساء مئات من الفنادق والمصحات والملاهي وكل ما يرغب السائح لدعم الاقتصاد محلياً على طول المحاور العرضية والمحور الطولي.
 - إنشاء عشرات الجامعات والمعاهد الفنية حيث يتفرغ الطلبة والطالبات لجمع العلم والمعرفة بعيداً عن مواقع التكدس السكاني لتأهيل التفرغ للتفوق والتميز.
 - القيام بانجازات أخرى من فكر الجيل الصاعد المؤهل للإبداع.
- أتق ثقة كاملة في أن فتح الباب أمام النشاط الفكري لأهل هذا البلد المعطاء سوف ينتج عنه ما لا يمكن التكهّن به حالياً. ينبع هذا من تقتي بان العقل المصري بوثقة حية تمتد جذور قدراتها في أعماق التاريخ وتزداد ولوجاً كلما اتسع أفق المبادرات وأدام تشجيع الفرد. إكمال هذا المشروع في أحسن صورة يؤهل لكل مصري أن يشارك في العمل لكي يزدهر الوطن ويرتفع شأنه ليعود من جديد كمنارة مضيئة للانسانية جمعاء.

في أهرام الثلاثاء ١٥ يوليو خبر أفاد بأن الدكتور أحمد نظيف رئيس مجلس الوزراء قد عقد اجتماعاً مع وزراء الري والتنمية الاقتصادية والسكان والتنمية المحلية وخبراء اللجنة المعنية بمشروع ممر التنمية في وزارة التنمية الاقتصادية. أكد الدكتور نظيف بعد الاجتماع أن مصر بحاجة إلى مثل هذه المشروعات العملاقة لاستيعاب الزيادة السكانية المتوقعة وطلب من اللجنة الوزارية إنهاء الدراسة المطلوبة خلال هذا العام.

اختص الاجتماع المذكور بالمقترح الذي قدمته تحت عنوان «ممر التنمية في الصحراء الغربية» في مقالة نشرت بالصفحة ٩ في أهرام السبت ٢ سبتمبر ٢٠٠٥، تلا ذلك اجتماعاً مع الدكتور نظيف والوزراء المختصين في ٤ ديسمبر ٢٠٠٥ حيث بدأت بعده دراسة المقترح بواسطة الخبراء تحت مظلة وزارة التنمية الاقتصادية. بعد ذلك جمعت مالمدي من آراء وصور فضائية ومعلومات جيولوجية وطبوغرافية وما إليها لتساعد الخبراء في الدراسة ونشرته في عام ٢٠٠٧ في كتاب بعنوان «ممر التنمية والتعمير وسيلة لتأمين مستقبل الأجيال القادمة في مصر» هذا ولم أشارك في أي من الدراسات التقييمية للمقترح أولاً لأنني وضعت كل مالمدي من معرفة في يد الجميع، وثانياً لإيماني بوجوب النظر في الموضوع دون أي تحيز.

باختصار شديد يشتمل المقترح على إنشاء محور طولي للتنمية من ساحل البحر المتوسط وحتى بحيرة ناصر بموازات غرب الدلتا ووادي النيل بطول ١٢٠٠ كيلومتر. يشتمل هذا المحور الطولي على طريق آمن واسع بالمواصفات الدولية مشتملاً على ٨ ممرات للسيارات وبموازاتها للناقلات ذهاياً وإياباً. يوازئ الطريق خط سكة حديد لنقل الناس والخامات والبضائع وأنبوب ماء عذب من الفاضل في منطقة توشكي (ليس من بحيرة ناصر) وخط كهرباء لخدمة الأنما على طول المحور. كذلك يشتمل المقترح على إنشاء محاور عرضية (١٢ على الأقل) لربط أماكن التجمع السكاني بالمدن الكبرى يصل طولها الإجمالي إلى ١٢٠٠ كيلومتر أخرى. شمل المقترح أن يبدأ العمل بالمحاور العرضية (ربما في السنوات الخمس الأولى) لفتح أفاق جديدة بالقرب من المدن الكبرى للمشروعات العمرانية والزراعية والصناعية والتجارية والسياحية وما إلى ذلك. يتم في المرحلة الثانية (ربما في خمس سنوات أخرى) ربط هذه المحاور بالمحور الطولي كالممود الفقري الذي يؤهل التوسع التنموي غير المحدود.

يجب علينا بعد صدور قرار الحكومة الأخير أن نبدأ بمبادرات لتعزيز المقترح كمشروع قومي - أي لكي يشارك «القوم» في نقاشه وازدياد أفاقه وتصديق مراحلها والحفاظ على مكوناته - لكي نؤهل مصر دوام التقدم والازدهار بأحسن الوسائل لاستخدام ما يكمن في أرضها من ثروات. لقد استمتعت في سنوات الشباب بالمشاركة في العمل الشعبي لسد حاجات الفقراء أو بناء المدارس والمستشفيات والمساجد أو الحملات لانتخاب أحسن من يمثل أهل القرية. كان ذلك من آداب المجتمع الراقى الذي يخرس في الشباب حب الوطن والولاء للناس على حد سواء. لذلك فأنني اقترح إقامة مؤسسة وطنية من المجتمع المدني لدعم العمل وتحقيق أهداف مشروع «ممر التنمية» كلما كان ذلك ممكناً. تمثل هذه الخطوة تعزيز المقترح لكي يتم كمشروع يشارك القوم في كل مراحلها لضمان نجاحه في تحقيق القسط الأكبر من الصالح العام للغالبية العظمى من شعب مصر.

تؤهل المؤسسة المقترحة مشاركة الناس في دعم المشروع لكونها تدار بناس يؤمنون بجديوى المشروع، لهم سمعة طيبة وغرضهم الأول والأخير المنفعة العامة. تجمع المؤسسة تحت إطار قانوني محكم التبرعات من الناس كل بمقدرته من جنه ولهد إلى مشات الألاف. تصرف هذه الأموال تبعاً لمتطلبات الحكومة أو الناس مما يلزمه الدعم المحلي. تلتزم المؤسسة المقترحة بقانون واضح وميزانية شفافة ويدير شؤونها من يؤمن بأهميتها ويسير العمل فيها بناء على فكر خبراء وفنيين يتولعون للعمل مادام الغرض الأساسى هو النفع العام في صالح الخير للوطن.

نفترض مثلاً أن موقعاً يمكن أن يزخر بالمياه الجوفية ولكن ليس هناك اثبات